■ تقارير علمية ■

تحديات النمو والتنمية فى مصر والبلدان العربية
القاهرة ٤-٦ مايو ١٩٩٨

عرض: فتحى محمد ابراهيم*

عقد قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية مؤتمرا فى القاهرة خلال الفترة ٤-٦ مايو ١٩٩٨ تحت عنوان "تحديات النمو والتنمية فى مصر والبلدان العربية".

وترجع أهمية المؤتمر الى إنه يثير قضايا بالغة الأهمية محلياً ودولياً حيث تركزت المناقشات حول النمو والتمويل والدروس المستفادة من أزمة دول شرق آسيا والسلوك الدورى للأسعار وعناصر البيئة الاقتصادية وأثره على الاستثمارات ونماذج النمو المعاصرة ومحدداته وسياسات البحث والتطوير كأداة لتحفيز التنمية والانتاجية والتغيير التكنولوچى وعلاقة النمو المالى بالنمو الاقتصادى وجداول المدخلات والمخرجات بالأسعار الثابتة والتكامل التجارى مع أوروبا وأثر السياسات المالية على النمو الاقتصادى.

وشارك فى المؤتمر أساتذة جامعيون وخبراء من البنك الدولى والمؤسسات الدولية وهم أ.د. خالد إكرام، أ.د. وفيق جريس، أ.د. لورينزو سافوريللى، أ.د. شيانج بويانج، أ.د. سباستيان ديسوس، أ.د. اكيكو سوها ايشين مان.

كما تحدث فى المؤتمر أ.د. باهر محمد عتلم، أ.د. على الدين هلال، أ.د. فاروق اسماعيل، أ.د. يوسف بطرس غالى، وترأس الجلسات أ.د. خالد اكرام، أ.د. أحمد الغندور، أ.د. اسماعيل صبرى، أ.د. حسين الجمال، أ.د. محمد سلطان أبو على.

* د.فتحى محمد ابراهيم: مستشار اقتصادى.

وقام بالتعقيب كل من أ.د. جودة عبد الخالق، أ.د. منى البرادعى، م. محمد عبدالوهاب، أ.د. محرم الحداد، أ.د. هناء خير الدين، أ.د. رضا العدل.

وفيما يلى عرضا مختصرا للأوراق التى قدمت :

الورقة الأولى مقدمها أ.د. رفيق جريس، أ.د. لورينزو سافورياللى، أ.د. شيانج بويانج تحت عنوان **"النمو والتمويل - الفرص والمخاطر - دروس من شرق آسيا والمكسيك مع الاشارة الى مصر".**

وينطلق البحث من عرض بعض جوانب الدروس المستفادة من أزمة بلدان شرق آسيا والمكسيك ليصل الى أن فيروسا أصاب بلدانا أخرى فى ظل السياسات الاقتصادية العامة يفرض تحديات جدية لصانعى السياسة وبشكل خاص فى الاقتصاديات الصاعدة نحو ثبات عمليات التحرير فى ضوء الأزمة التى أظهرت بشكل معين أخطار العولمة.

ويرى البحث أن الأولوية المطلقة للاقتصاد المصرى هى النمو السريع، وبافتراض نمو سكانى ٢٪ ومعدل نمو يتراوح بين ٧٪، ٩٪ لامكانية مضاعفة الدخل الفردى خلال ١٠ أو ١٥ عاماً، وطبقاً لبعض التقديرات فان معدل نمو اجمالى الناتج المحلى ٧٪ يتطلب معدل استثمارات أكثر من ٢٥٪ مع زيادة عامل الانتاجية الكليةسنوياً لأكثر من ٢٪.

وانتقلت الورقة إلى مناقشة الدروس المستفادة من تجربة بلدان شرق آسيا حيث يعتبر التحرير المالى والنمو عوامل أساسية للنمو السريع، وبينت الورقة أن السمة الأساسية لحلقات الأزمة المالية تتمثل فى التوسع السريع للائتمان للقطاع الخاص، وقد أدت عملية التحرير وتنمية القطاع الخاص مع زيادة السيولة إلى زيادة شريحة فى المعروض من الائتمان للقطاع الخاص وهذا ما حدث فى بلدان شرق آسيا.

ثم انتقلت الورقة الى أداء ومرونة القطاع المالى حيث اهتمت فى بدايتها بتوضيح أن تحقيق معدلات نمو لمضاعفة الدخل الفردى فى مصر خلال فترة معقولة، يحتاج إلى تحرير وتعميق القطاع المالى، كذلك اشارت الورقة إلى أداء بلدان شرق آسيا وأمريكا اللاتينية فيما يتعلق بالادخار والاستثمار والنمو خلال العقد الماضى كانت عند مستوى تعظيم العائد، ونوهت الورقة إلى انه لن يتحقق ذلك فى مصر والشرق الأوسط إلا من خلال عديد من المسائل لعل أهمها تحرير أكثر كفاءة للتجارة والاستثمار فى رأس المال البشرى والتحرير المالى.

أوضحت الدراسة ان مصر تحركت منذ عام ١٩٩١ نحو نظام مرن متحرر، يمتاز بزيادة المنافسة والرقابة النقدية غير المباشرة وصدور قرار سوق رأس المال عام ١٩٩٢ وتلا ذلك مجموعة من القواعد والاجراءات الفعالة التى أدت إلى تقوية سيادة السوق باقامة هيئة سوق رأس المال لضمان أكثر لحقوق المستثمرين.

وبالاضافة الى ذلك فان البنوك كوسيط لاتستطيع أن تصبح حديثة مجددة وباتجاه السوق حيث مازال ٦٠٪ من الأرصدة تتحكم فيها الدولة من خلال ملكيتها للبنوك والتى تعكس ربحية متدنية ونصيبا كبيراً فى القروض الميتة، وعلى هذا تعتبر خصخصة بنوك الدولة واحدة من المهام الأولية فى المستقبل القريب.

أكدت الورقة أن مصر استطاعت منذ عام ١٩٩٢ تحقيق استقرار اقتصادى كلى مقارنة بدول أخرى مثل تركيا والمكسيك اللتين عاشتا الأزمة، وأشارت الورقة إلى أن تحقيق نمو عالى يتطلب زيادة تدفق رأس المال وزيادة نمو الانتاجية والمصادر من ٧٪ الى ٩٪، وذكرت الورقة أن الادخار وعامل الانتاجية الكلية بلغ ١٨٪ وأقل من ٢٪ على التوالى، وأبدت الورقة أن الوضع سيتحسن فى ظل تكامل هذا مع تدفقات رأس المال الخارجى والنمو الاقتصادى المرتقب.

وبينت الورقة أن جهد هيكلة الاقتصاد المصرى والاستراتيجية السياسية أوجدا بنجاح الإحساس بالمصداقية والاستقرار، وانجزت مصر اجراءات التثبيت القوية مع بداية عام ١٩٩٢/٩١. وساهم تغيير الحكومة فى أوائل عام ١٩٩٦ فى الاسراع بعمليات الخصخصة والذى ساهم فى إنعاش تدفق رأس المال.

الورقة الثانية مقدمة من أ.د. طارق مرسى تحت عنوان **"السلوك الدورى للأسعار فى مصر"**

يشير البحث إلى التذبذب الكبير فى معدلات النشاط الاقتصادى ككل والتضخم الذى لازم الاقتصاد المصرى خلال العقود الثلاثة المنصرمة، لذا يهتم صناع السياسة بشكل أكبر من ذى قبل بتحقيق معدل نمو مرتفع مع المحافظة على استقرار كلى للأسعار.

وفيما يتعلق بادارة النمو الاقتصادى والتضخم، يتطلب الأمر فى المقام الأول فهم السلوك الفعال الذى يوضح التذبذبات فى الطلب والعرض الكلى، لكى يمكن تحديد الآلية الهيكلية التى تؤثر فى مستوى النشاط الاقتصادى والأسعار.

وتوضح الورقة أنه يمكن إسناد التقلبات فى مستوى النشاط الاقتصادى فى المدى القصير إلى انحراف الانتاج الحقيقى من الاتجاه طويل المدى وذلك بسبب طلب أو عرض كلى، وأشارت الورقة إلى أن الهدف الأساسى من البحث هو تحديد نمط حركات الأسعار الكلية ودورية عنصر الانتاج الحقيقى فى مصر خلال الفترة ٧٦-١٩٩٦ آخذاً فى الاعتبار التغيير الهيكلى فى ارتباط مع اجراءات الاصلاح الاقتصادى، وأوضحت الدراسة أنه من الأهمية رؤية ما إذا كانت البيانات المستخدمة فى هذه الدراسة قادرة على توضيح التغييرات الهيكلية الحادثة فى مصر نتيجة الاصلاح الاقتصادى.

ثم يذكر البحث العمليات الحسابية التى تمت باستخدام بيانات شهرية لفترات ممتدة خلال الفترة محل الدراسة وتم قياس الأسعار بواسطة الأرقام القياسية لأسعار الجملة وأسعار المستهلكين.

وفى هذا الاطار يوضح البحث أن الاتجاه العام المحدد يكون مناسبا لكل متغير ويتم إزالة الاتجاه العشوائى، وفى نفس الاتجاه توضح الدراسة أن المعامل يكون مستقرا نسبياً للتغييرات الضئيلة فى حجم المعلمة، ويكون الأثر متباينا على النتائج فى حالة التغييرات الكبيرة، وترى الورقة قبل الاتجاه إلى نتائج المشاهدة إجراء اختبار باستخدام الاستقطاب الداخلى أكثر من بيانات إجمالى الناتج المحلى الشهرى.

وأوضحت الدراسة من خلال تفحص سريع لنتائج المشاهدات، بعض الملاحظات منها: عند حساب الارتباط المقطعى بعد إزالة الاتجاه العام الخطى المحدد أنه كان ذا دلالة كبيرة فى كل الأحوال وأضافت أن الاتجاه العام الخطى أظهر تقلباً عبر الفترات المختارة، كما أشارت الورقة إلى نتائج مشابهة لعلاقة ارتباط أسعار الجملة والانتاج بعد إزالة الاتجاه العام المحدد، وكما أن هناك سببا ممكنا لهذا التقلب هو أن تسلسل الأسعار القياسية لم يكن تمثيله مناسبا على أرضية احصائية.

وفى ضوء هذا تضيف الدراسة أن الاتجاه العام العشوائى ربما يعتبر افتراضا أكثر قبولاً ظاهرياً فى حالة مصر حيث التدخلات الحكومية غير المتوقعة والتغييرات الهيكلية والتقدم التكنولوجى الذى أخذ مكاناً خلال العقود الثلاثة المنصرمة.

كما أشارت الدراسة إلى أنه بالنظر الى هذه المشاكل، فإنه من المناسب استنتاج أن تقديرات الاتجاه العام الخطى المحدد غير حقيقية وتبعاً لذلك فإن الاتجاه العام لا يمثل العمليات التى تحكم الديناميكية الحقيقية لحركات الأسعار والإنتاج فى مصر.

ثم تطرقت الورقة إلى مسألة الدورة الاقتصادية فى مصر حيث ذكرت إنه ليس من السهل تفسير صدمات إجمالى الطلب والعرض فقط على أساس السلوك الدورى للأسعار، ثم تناولت الدراسة فحص نتائج كل فترة على حده وتبين وجود سلوك دورى معاكس خلال الفترة ٦٧-١٩٩٥ لكل من الأسعار والمنتج، وأشارت الورقة إلى سمة لافتة للنظر لنتائج تحليل الارتباط البسيط، وهى استجابة بطيئة الحركة لكل من الانتاج والأسعار لاضطرابات العرض والطلب، وأرجعت ذلك إلى عيوب السوق وتشويه المعلومات التى ربما أخرت استجابة الوكالات الاقتصادية لسياسة الصدمات غير المتوقعة، وعيوب السوق هذه ربما تكون مسؤولة عن اتجاهات الكساد التضخمى الذى أصبح طابع أداء الاقتصاد المصرى خلال الفترة محل البحث، بالاضافة إلى ذلك تشير النتائج إلى أن اجراءات الإصلاح المتبعة لم تكن كافية للمساعدة على نمو الاقتصاد الحقيقى وعلى هذا فالأكثر أهمية هو التطور التكنولوجى واجراءات الإصلاح من ناحية العرض.

الورقة الثالثة قدمتها أ.د. لبنى محمد عبد اللطيف تحت عنوان **"عدم التأكد من عناصر البيئة الاقتصادية وأثره على الاستثمارات والنمو فى الاقتصاد المصرى"**

وقد أبرزت الورقة أهمية مفهوم عدم التأكد الاقتصادى والتركيز على عناصر البيئة الاقتصادية، اهتمت بمناقشة عدم التأكد والنمو والاستثمارات، ولاحظت الباحثة أن الدراسات التطبيقية ترصد علاقة قوية بين الاستثمار ومعدل النمو، وتناولت تأثير الاستثمار على النمو فى علاقات المدى الطويل وأن علاقة الاستثمار بالمدى القصير يعتبر أمراً هاماً عند رسم حزمة السياسات.

عرضت الورقة بعد ذلك "عناصر عدم التأكد الاقتصادى ووضع الاقتصاد المصرى" حيث أشارت أن الاقتصاد المصرى يمر الآن بمرحلة حرجة، حيث أن برامج التثبيت الاقتصادى لم تتزامن مع تطبيق إصلاح هيكلى، فبرغم أن هناك خطوات اتخذت لتحقيق الإصلاح الاقتصادى، فإن هناك يقينا من عدم التأكد من نتائج هذه الخطوات، ثم انتقلت الورقة إلى محاولة قياس مدى جاذبية بيئة الاستثمار فى مصر من خلال قياس مدى القدرة النسبية للاقتصاد المصرى على خدمة استثماراته مقارنة بدول ذات اقتصاديات لها صفات مشتركة مع الاقتصاد المصرى.

وأكدت الورقة أنه على الرغم من الجهود المبذولة، تُصَنَّف البيئة الاقتصادية فى مصر على أنها غير جاذبة للاستثمار، ويرجع ذلك إلى الانخفاض النسبى فى قدرات العرض والضيق النسبى فى

حجم السوق، بالإضافة إلى ظهور عوامل عدم توازن داخلى وخارجى، وبينت الورقة أن الأفكار التقليدية عن العلاقة بين الاستثمار ومتوسط الأجر يحد من قيمتها التطبيقية للتطور التكنولوجى.

وأضافت الورقة أن مصر تعانى بشدة من إنخفاض متوسط دخل الفرد، لهذا فان المقدرة الشرائية للسوق المصرى أصبحت تتسم بالانخفاض النسبى، واختتمت الدراسة بايضاح تدهور اتجاه معدلات النمو فى الاقتصاد المصرى وانعكاس ذلك فى تدهور معدلات الاستثمار الكلى.

الورقة الرابعة مقدمة من د. إيمان سليم تحت عنوان **"نماذج النمو المعاصرة ومحددات النمو"**

إستعرضت الورقة بالتفصيل أسس التمييز بين نماذج النمو والتى تتمثل فى عدد من الحقائق منها إمكانية مضاعفة جميع المدخلات فالموجودات الرأسمالية والعمل ورأس المال البشرى، تعتبر من عوامل الانتاج القابلة للتراكم المحدد الهام للنمو الاقتصادى، ولابد من التمييز بين الفروض الجوهرية للنموذج والفروض التى تهدف إلى تبسيط التحليل.

ثم تناولت الورقة عرض نموذج النيوكلاسيك لسولو، وتثير نظرية النمو الاقتصادى أيا كان شكلها (كينزية أو كلاسيكية جديدة) مجموعتين من القضايا - أولاهما قضية العوامل المحددة لاحتمالات نمو الدخل القومى فى الأمد البعيد وثانيتهما قضية الشروط التى تؤمن للاقتصاد "حالة ثابتة" (أى نمواً مؤكداً ذاتيا)، وفى هذا الاطار تناولت الباحثة نظرية النمو الكينزية استناداً إلى نموذج هارود دومر الذى يتحدد معدل نمو الدخل القومى بموجبه بعاملين هما معدل التراكم ونسبة "رأس المال - الانتاج" ويفترض هذا النموذج أن النسبة الأخيرة تبقى ثابتة تماماً بفعل الشروط التكنولوجية القائمة التى تستبعد إمكانية إجراء أى إحلال أو تعويض مرن بين عوامل الانتاج، ولما كان التقدم التقنى محايداً، حسب القضية المنتهاه، فان نسبة "رأس المال - الانتاج" تنزع الى البقاء، ولهذا يعتبر النموذج، معدل التراكم المتغير الحاسم والوحيد إجراء عملياً عند تقدير معدلات النمو الممكنة.

وأوضحت الورقة أن المعالجة الكلاسيكية الجديدة للموضوع مختلفة كلياً، فقد إعتبرت هذه المدرسة رأس المال الجامد وقوة العمل قابلين للمزج بنسب مختلفة حسب ظروف العوامل التكنولوجية والاقتصادية الرئيسية للنمو، أى أن هذا الاتجاه أدخل فى تحليله عامل التقدم العلمى والتقنى باعتباره يلخص التأثير الذى يمارسه العلم والتعليم والتنظيم فى رفع كفاءة عوامل الانتاج.

ثم استعرضت الورقة نماذج النمو الداخلى، وتتمثل فى نماذج النمو الداخلى الخطية ومنها نموذج "أوزاوا وبيكر"، ونماذج النمو الداخلى ذات الوفورات الخارجية نموذج "أرو، رومر ولوكاس"، ونماذج النمو الداخلى فى ظل المنافسة غير الكاملة، "رومر وجروسمان وهلبمان".

وحول بعض الدراسات التطبيقية القياسية لاختبار نموذج النمو الداخلى أشارت الباحثة إلى ظهور بعض التطبيقات القياسية، التى يميل بعضها إلى نماذج النمو النيوكلاسيك ويميل الآخر إلى نماذج النمو الداخلى، مثل هاك بيو، جورج مانكيز" ...

وفى الختام تناولت الدراسة بالشرح والتحليل اختبار نموذج النمو الداخلى بالاعتماد على بيانات مصر ٧٣-١٩٩٣، مستخدمة نموذج جى شو للنمو لتوافقه مع حالة الاقتصاد المصرى، وهو يعتمد على معادلتين معدلتين، الأولى معادلة "سولو"، والثانية إضافة رأس المال البشرى لنموذج "سولو".

وقد أظهرت نتائج القياس ضرورة إضافة رأس المال البشرى لنموذج النمو سواء كان نيوكلاسيك أو نموذج نمو داخلى.

الورقة الخامسة وقدمها أ.د. محمود عبد الفضيل تحت عنوان **"سياسات البحث والتطوير كأداة لتحفيز التنمية والنمو الاقتصادى فى الدول النامية مع إشارة خاصة إلى الدول العربية"**

من المعروف جيداً أن الهدف المناسب لسياسات النمو الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية يعتمد بشكل حاسم على تحقيق درجة عالية من التطور التكنولوجى والتقدم.

وتؤكد الدراسة أن عمليات البحث والتطوير لا تهدف فقط إلى أداء بسيط للاحلال بين عوامل الانتاج (أو المدخلات) فى دالة الانتاج بل تؤدى الى إحلال عنصر من التقدم التكنولوجى مع آخر، أو بمعنى أكثر وضوحاً إحلال تكنيك تكنولوجى محل تكنيك تكنولوجى آخر وليس إحلال عامل مكان آخر، وهذا يفتح آفاقا رحبة للتكنولوجيا الجديدة.

وتقول الورقة أن هناك بعض الكتابات تؤكد أن تنشيط "الديناميكية التقنية" للاقتصاد فى الدول النامية ليس فقط قضية مزيد من التعليم أو مزيد من الانفاق على البحث والتطوير، بل المسألة الأكثر أهمية هى إدارة الأعمال ذات النوعية العالية، وهذا يبين الدور الحاسم للبحث وتطوير الإدارة فى تحفيز النمو والتنافس العالمى فى الدول النامية، وهذا يعتبر قضية تشكل الاهتمام الأساسى لهذه الورقة.

وتضيف الورقة أن بحث العلاقة بين البحث والتطوير ونمو الانتاجية فى الدول الصناعية، والزيادات فى "المعامل الكلى للانتاجية" لا يمكن تفسيره بزيادة العمالة أو زيادة مدخلات رأس المال بل بالتغييرات فى أرصدة البحث والتطوير، وفيما يتعلق بمؤشرات البحث والتطوير تشير الدراسة إلى أن معظم الأعمال التجريبية الحالية على نمو التكنولوجيا والانتاجية، توضح أن نفقات البحث والتطوير تشكل مصدراً هاماً لنمو الانتاجية فى بحث وتطوير أداء الصناعات، كذلك أشارت الورقة إلى تقديرات معدل العائد الخاص على نفقات البحث والتطوير والتى تراوحت بين ٢٠٪، ٣٠٪.

وتؤكد الدراسة أن غياب الأثر التكنولوجى الوطنى على المستوى الجزئى يجعل الاقتصاد الوطنى فى البلدان العربية غير قادر على تحقيق الربح واقتباس التكنولوجيا.

وتبين الورقة البحثة أنه يمكن قياس نشاط البحث والتطوير الوطنى من خلال عدد من الملاحظات :

- إجمالى النفقات المحلية على البحث والتطوير.
- عدد الباحثين ومهندسى البحث والتطوير لكل ١٠٠٠٠ عامل.
- العدد الكلى للتصميمات، كمخرجات نشاط البحث والتطوير فى اقتصاد بلد ما.

وأشارت الورقة إلى أن البلدان العربية خصصت ما يقرب من ٧٥٠ مليون دولار أو ٠٫٢٪ من إجمالى ناتجها المحلى لنشاطات البحث والتطوير عام ١٩٩٥، وفى المقابل خصصت الشركات متعددة الجنسية ٣٪ من اجمالى ناتجها للبحث والتطوير، بينما خصصت البلدان الصناعية مايقرب من ٥٠٠ بليون دولار عام ١٩٩٥ وهو يمثل نحو ٣٪ من إجمالى ناتجها المحلى.

ويخلص البحث إلى أن العقبات الأساسية التى تعيق تقدم نشاطات البحث والتطوير فى المنطقة العربية يمكن إرجاعها أساساً الى محدودية نشاط البحث والتطوير، والاعتماد على عقود تسليم المفتاح بدون نقل التكنولوجيا.

وفى الجانب الآخر تبدو مؤشرات التكنولوجيا المتاحة فى البلدان العربية متواضعة تماماً اذا تم مقارنتها ببلدان جنوب شرق آسيا، وعلى هذا فهناك حاجة ضرورية لتصميم سياسات مناسبة للتعميق التكنولوجى للبلدان العربية.

الورقة السادسة مقدمة من د. نجلاء رزق تحت عنوان **"الانتاجية والتغيير التكنولوجى ودور البحث والتطوير - حالة القطاع العام للصناعات الهندسية فى مصر ٧٥-١٩٨٩"**

ويهدف البحث إلى دراسة العلاقة أو الرابطة بين التغيير التكنيكى، وتغيير الانتاجية والبحث والتطوير فى القطاع العام للصناعات الهندسية فى مصر خلال الفترة ٧٥-١٩٨٩.

وينقسم البحث إلى خمسة أقسام، قامت الباحثة فى القسم الأول بالقاء الضوء على الخلفية المحلية والدولية التى واجهت الصناعات الهندسية من ناحية سيطرة القطاع العام على الصناعات الهندسية وسياسة العمالة وسياسات الأسعار. وعرضت لبعض التطورات التكنولوجية المصاحبة لتلك الصناعات من ناحية التوسع الكبير فى تكنولوجيا الكمبيوتر وزيادة إستعمال الحركة الذاتية (الاتوماتية) وتطور الانتاج وازدياد حركة التجارة العالمية للسلع الهندسية، ثم تساءلت الباحثة فى ضوء هذا كيف كانت تدار شركات القطاع العام المصرى؟

تناولت الورقة فى القسم الثانى والثالث القطاع العام للصناعات الهندسية حيث بلغ عدد شركات القطاع العام الهندسى ٣٩ شركة عام ٨٩-١٩٩٠ منها ١٩ شركة هندسية تابعة لوزارة الصناعة، توظف نحو ١١٪ من القوى العاملة، وتنتج نحو ٥ر١١٪ من إنتاج وزارة الصناعة، وتستفيد هذه الشركات من البحث والتطوير من خلال وحدات داخلية ومصادر خارجية، أما من ناحية أداء الصناعات الهندسية فقد أوضحت الباحثة أن أداء الصناعات الهندسية كان متوسطاً خلال الفترة محل الدراسة، وقد أشارت الباحثة الى أنه على الرغم من تزايد كمية الصادرات خلال الفترة محل الدراسة إلا أن تلك الكميات مازالت ضئيلة إذا ما قورنت بدول أخرى مثل تركيا وكوريا.

وأوضحت الورقة أن ما خصص للبحث والتطوير فى الصناعات الهندسية خلال سنوات ٨٦-١٩٨٧، ٩١-١٩٩٢ كان نحو ٠٧ر٪ من كل الاستثمارات فى الصناعات الهندسية، من هذا المبلغ للمشروعات القديمة، ٥٦٪ لاعادة التأهيل، ١١٪ للتوسع فى المشروعات الجديدة، وانتقلت الورقة للحديث عن البحث والتطوير فى هذه الشركات حيث تعانى من ضآلة الأرصدة، بالإضافة إلى مشاكل البيروقراطية وتواضع البحث العلمى، وأشارت الورقة فى ضوء ما تقدم إلى وجود بعض عناصر النجاح فى المنشآت الهندسية المشمولة بالدراسة وكان هذا فى حيز ضيق.

تناولت الورقة فى القسم الرابع التحليل الكمى حيث طرحت فى البداية الاطار النظرى للدراسة

فى محاولة لتقدير مستويات عامل الانتاجية الكلى والجزئى ومعلمات التغيير التكنولوجى واختبار التغيير الهيكلى فى الثمانينات ثم تقديم النتائج على الشركات المختارة محل البحث. وتعتمد الورقة فى التحليل على دالة "كوب - دوجلاس" فى الشكل اللوغاريتمى، يعتمد تقدير مستويات عامل الانتاجية الكلية على نفس الدالة ، ثم انتقلت الورقة لمحاولة تقدير التغيير التكنولوجى المحايد ثم محاولة تقدير التغيير الهيكلى فى الفترة محل البحث مع إستعمال متغيرات صورية. وأخيراً قامت الورقة بمحاولة تقدير دور البحث والتطوير فى الانتاج، وإضافة نفقات البحث والتطوير كمدخلات فى دالة الإنتاج.

واخيراً عرضت الورقة نتائج البحث. وفيما يخص عامل الانتاجية المحت إلى وجود زيادة فى عامل الانتاجية الكلية فى الصناعات الهندسية بين سنوات ٧٥-١٩٨٢، ثم تبع ذلك إنخفاض خلال بقية الثمانينات. وكانت نفس النتائج بالنسبة للتغيير التكنولوجى، أما التغيير الهيكلى فقد أوضحت الورقة نتائج ايجابية بعد عام ١٩٨٢، وفيما يتعلق بنتائج البحث والتطوير فقد بينت الورقة الدور الايجابى فى الانتاج واختتمت الورقة بمجموعات من التوصيات.

وقدمت الورقة السابعة د. نجوى عبد الله سمك تحت عنوان **"علاقة النمو المالى بالنمو الاقتصادى بالتطبيق على مصر والمغرب والأردن"**

وإنقسم البحث إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول قدم مسحا للأدبيات المختلفة عن طبيعة العلاقة بين القطاع المالى والقطاع الحقيقى، والجزء الثانى استعرض العوامل المؤثرة على فاعلية النظام المالى عند أداء وظائفه، أما الثالث فقد تناول تحديد واختبار علاقة السببية بين النمو المالى والنمو الحقيقى باستخدام اختبار قياسى لتحديد السببية.

وفى إستعراض الجدل الاقتصادى حول العلاقة بين القطاع المالى والقطاع الحقيقى فرض الكلاسيكيون على السياسة المالية صفة الحياد نتيجة لاعتقادهم فى الاتجاه التلقائى للاقتصاد القومى نحو التوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

وقد تناولت الورقة التصورات النظرية لمدرسة شيكاغو التى يتزعمها الاقتصادى الأمريكى "ملتن فريدمان"، فقد إعتبر الأخير أن النقود هى الأساس القادر على إحداث تقلبات فى عملية الانتاج، ولكنها قادرة فى الوقت نفسه على العمل كآلية تثبيت الاستقرار، وهكذا كان شعار مدرسة

شيكاغو "للنقود أهمية" يقدم مفتاحاً لفهم تميز أعمال اقتصادييها ويتعارض مع المذهب الكينزى الذى يعتبر أن "النقود لا أهمية لها" بالنسبة للنمو الاقتصادى.

إستعرضت الورقة بالتفصيل الدراسات التطبيقية منها التى تؤيد الدور القيادى للنظام المالى، وتلك التى ترى أن نمو القطاع المالى تابع للنمو الحقيقى، وأخيراً التى ترى وجود علاقة تبادلية بين القطاع المالى والحقيقى، وفى هذا الصدد تناولت الورقة عرض العوامل المؤثرة على فاعلية النظام المالى من ناحية أوضاع الاقتصاد الكلى والسياسات النقدية والائتمانية وأخيراً سلوك المقرضين والمقترضين، وقد أشارت الباحثة الى أوضاع الاقتصاد الكلى خلال سنوات تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية وهو ماترتب عليه زيادة الأعباء المالية، كان من أهمها ما تعانيه الموازنة العامة من عجز متوال، أما بالنسبة للسياسات النقدية والائتمانية فقد اوضحت الباحثة خطأ تلك السياسات من ناحية التحكم المباشر فى أسعار الفائدة ونظام السقوف الائتمانية.

أما عن تحديد علاقة السببية بين القطاع المالى والقطاع الحقيقى فقد تناولت الدراسة اختبار السببية بين النمو المالى والنمو الاقتصادى، ويمكن تلخيص النتائج التى توصلت اليها الورقة على النحو التالى :

مصر : عدم وجود علاقة سببية بين العمق المالى والنمو الحقيقى، وأشارت الباحثة إلى أن الجهاز المصرفى لم يقم بدور وساطة مالية حقيقية ولكنها كانت وساطة مقيدة تخدم هدفاً واحداً وهو الحكومة وسياستها المالية، هذا بالإضافة إلى سياسات الكبح المالى المطبقة فى تلك الفترة.

المغرب : أشارت الباحثة إلى أن اختلاف النتائج باختلاف المؤشرات المستخدمة، بالنسبة للمؤشر الأول وهو نسبة العملة المتداولة إلى المعروض النقدى لم تسفر عن علاقة سببية بينها وبين النمو الحقيقى بينما إختلفت النتيجة بالنسبة للمؤشر الثانى وبالتالى لا يمكن الجزم بوجود علاقة سببية قوية بين القطاع المالى والقطاع الحقيقى.

أما عن حالة الأردن فاختلفت النتائج باختلاف المؤشر المستخدم حيث إتضح أن المؤشر الثانى الذى يعكس العمق المالى لم يظهر أى اتجاه لعلاقة سببية بين المتغيرين، وترجع هذه النتيجة كما أوضحت الورقة لطبيعة الاقتصاد الأردنى وهو نموذج للاقتصاد الصغير المفتوح، يتأثر دائماً بالتقلبات الاقتصادية الاقليمية والدولية.

الورقة الثامنة قدمتها د. إيمان محمد أحمد تحت عنوان **"جداول المدخلات والمخرجات بالأسعار الثابتة منهجية الاعداد مع التطبيق على جمهورية مصر العربية"**

أوضحت الورقة أن إعداد استراتيجية للتنمية الاقتصادية، يستوجب توفر قاعدة بيانات كلية وقطاعية، وهو الأمر الذى يتحقق بتوافر جداول المدخلات والمخرجات بالأسعار الثابتة.

وتتكون الورقة من قسمين الأول منهجية إعداد جداول المدخلات والمخرجات بالأسعار الثابتة ١٩٩٢/٩١ (سنة الأساس ١٩٨٧/٨٦) والثانى إستخدام جداول المدخلات والمخرجات بالأسعار الثابتة ١٩٩٢/٩١ لتقدير بعض المؤشرات التحليلية.

وقد إقتصرت الورقة على عرض جدول واحد للمدخلات والمخرجات بالأسعار الثابتة عام ١٩٩٢/٩١ مع بعض التطبيقات الاقتصادية، ولكى يتم تكوين جدول المدخلات والمخرجات بالأسعار الثابتة، فإن ذلك يستلزم توافر قاعدة من الأرقام القياسية، ونظراً لقصور مكونات الأرقام القياسية المنشورة مثل الأرقام القياسية لأسعار الجملة والمستهلكين والانتاج الزراعى .. قامت الباحثة باجراء بعض التعديلات فى مكونات الأرقام القياسية المنشورة، مثل إعداد رقم قياسى جديد للتكوين الرأسمالى فى قطاع الزراعة، وإعداد أرقام قياسية لأسعار المستهلكين بأوزان ترجيح بنسب السكان، وتركيب رقم قياسى للأجور. وأشارت الورقة إلى أن تركيب جدول المدخلات بالاسعار الثابتة تم اعتماداً على جدول المدخلات والمخرجات بالأسعار الجارية لعام ١٩٩٢/٩١.

تناولت الدراسة فى القسم الثانى استخدام جداول المدخلات والمخرجات بالأسعار الثابتة ١٩٩٢/٩١ لتقدير بعض المؤشرات التحليلية.

ولكى يمكن تحديد الكميات التى يجب إنتاجها فى السلع المختلفة، ينظم جدول المدخلات والمخرجات ليوضح العلاقة بين الكميات من السلع المختلفة التى تدخل كسلعة وسيطة من إنتاج سلع أخرى وتسمى بالمدخلات وبين الكميات المنتجة من هذه السلع وتسمى بالمخرجات.

ويشير البحث الى أن واضعى السياسة الاقتصادية يجدون أمامهم فى الواقع التطبيقى بدائل عديدة وبالتالى برامج متسقة متعددة، وهنا تقع على عاتقهم مهمة إختيار البديل الأمثل الذى يحقق أكبر قدر من الناتج المحلى الصافى باستخدام عناصر الانتاج المتاحة فى الاقتصاد القومى.

وللوقوف على البديل الأمثل، يُستخدم معيار نسبة مجمل الاستهلاك الوسيط إلى الناتج المحلى الإجمالى.

وفى إطار البحث المطروح تناولت الورقة التشابك القطاعى، إذ أن وجود التخصص والتكامل فى الانتاج ضمن سياق قسمة العمل تسبب فى خلق ظاهرة الارتباطات الأمامية والخلفية وتعميقها، فكل قطاع يستهلك جزءاً من منتجات القطاعات الأخرى ليكون قادراً على إنتاج منتجاته، فمثلاً ترتبط صناعة الغزل والنسيج خلفياً بالزراعة وأمامياً بصناعة الملابس.

وتقوم قسمة العمل هذه على أساس من التوازن الكمى، يسمح بتدفق وانسياب السلع فيما بين القطاعات بصورة تضمن تغذية كل قطاع باحتياجاته الكاملة من القطاعات الأخرى، ليكون قادراً على تحقيق إنتاجه.

مما تقدم يبدو كما أوضحت الورقة، أن القطاعات المتخصصة مرتبطة فيما بينها بارتباطات عضوية ويطلق على مجمل هذه الارتباطات تسمية (التشابك الصناعى).

وانتهت الورقة إلى القول بأن الاقتصاد المصرى مازال يعتمد على الصناعات الأولية، وتلاحظ إنخفاض فى معدلات نمو معظم قطاعات الصناعات التحويلية، وحققت بعض القطاعات معدلات نمو سالبة، كما أن معظم هذه الصناعات تعتمد بشكل كبير على الواردات المباشرة وغير المباشرة كمدخلات وسيطة.

وقدم الورقة التاسعة أ.د. سيباستيان ديسوس، أ.د. اكيكو سوا ايزينمان تحت عنوان **"التكامل التجارى مع أوربا، تنوع الصادرات والنمو الاقتصادى فى مصر"**

أوضحت الورقة فى البداية أن الاقتصاد المصرى يشهد نقطة تحول، من تآكل صادرات البترول والغاز وعائدات قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج وهى تمول نصف الواردات عام ١٩٩٥ وليست موارد ثابتة.

تناولت الدراسة أيضاً ماحدث بعد جولة أوروجواى من تجمعات اقليمية جديدة، يمكن أن تعمل على تآكل المزايا التفضيلية التى تمنحها أوروبا للمنتجات المصرية.

وأكدت الورقة أن تنويع الصادرات يعتبر المسألة الأساسية لمصر، حيث تضع الحكومة هدفا للوصول بالصادرات إلى ١٠ بليون دولار مقابل ٣٫٤ بليون دولار عام ١٩٩٥، ثم تناولت الورقة الفرص التى يمكن أن توفرها إتفاقية الشراكة الأوروبية، وتساءلت هل تسمح هذه الاتفاقية ذات الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصادية بتنويع الصادرات وبالتالى زيادة تنافسية المنتجات المصرية؟

أم ستؤدى إلى آثار سلبية إذا لم يكن الاقتصاد المصرى قادراً على إعادة توزيع مصادره نحو القطاعات الأكثر إنتاجية خلال المرحلة الانتقالية؟

وفى هذا الاطار تناولت الدراسة الهيكل الحالى للتجارة المصرية وإتفاقية الشراكة، حيث ذكرت أن مصر ذات اقتصاد مفتوح حيث تشكل الصادرات والواردات ٢٢٪، ٢٦٪ من إجمالى الناتج المحلى عام ١٩٩٥، كما أشارت الورقة إلى أن الخدمات تعتبر القطاعات الأساسية المصدرة والتى تشمل قناة السويس والسياحة تشكل نحو ٥٣٪ والصناعات البترولية فهى تشكل نحو ١٥٪ من كل الصادرات وسجلت صناعة النسيج نحو ١١٪ من كل الصادرات، وأوضحت الورقة أن عرض البترول يتحدد بالاحتياطى فى المدى الطويل كما ستنخفض عائدات قناة السويس بمرور الزمن، وتعتبر تحويلات العمال المصريين مؤشرا لعائدات البترول فى دول الخليج.

ونوهت الورقة إلى أن إختلال هيكل الاقتصاد المصرى سمة لاقتصاديات تواجه المرض الهولندى ويعتمد الاقتصاد المصرى أيضا على الواردات الزراعية والصناعات الغذائية، وسيزداد هذا الاعتماد مستقبلاً كنتيجة لنمو السكان ونقص المياه الذى ربما يؤدى إلى تخصص القطاع الزراعى فى المحصولات النقدية أكثر من المحاصيل الغذائية.

ونوهت الدراسة الى أن السوق الأوروبية تعتبر شريكا تجارياً كبيراً لمصر حيث تشكل صادراتها ٤٦٪ وارداتها ٣٩٪، كما أشارت الورقة إلى أن إزالة العراقيل الجمركية على واردات الصناعات الأوروبية سيؤثر إيجاباً على أسعار المدخلات المستوردة من السلع الرأسمالية والوسطى، واستعرضت الورقة إتفاقية الشراكة مع أوروبا. وفى محاولة للتأكيد على أهمية الاتفاقية أشارت الورقة إلى عدد من الملامح منها إلغاء التعريفة على السلع المصنعة المدرجة تجارياً بين البلدان، كذلك أوضحت الدراسة أن تنظيم التجارة فى الزراعة يتم طبقاً لاتفاقية ١٩٧٧ وأن إجراءات تحريرها تم تأجيلها حتى عام ٢٠٠٠، وكذلك التحويلات المالية ثم تعميق التكامل والذى يشمل التحسينات التى تدفع علاقات التجارة والاستثمار.

واهتمت الدراسة بذكر بعض الآثار السلبية التى يمكن أن تطرأ خصوصاً خلال مرحلة الانتقال منها انخفاض نصيب الجمارك فى الايرادات العامة، وذكرت الدراسة أن محاولة قياس الآثار الكلية لاتفاقية الشراكة تتطلب استعمال آداة تحليلية لتقدير إتجاه وحجم التغيرات.

ثم قدمت الورقة نموذجاً لتحليل التجارة كما هومتبع بين دول الاتحاد الأوروبى، ومصفوفة مستندة إلى جدول مدخلات ومخرجات ١٩٩٢/٩١-١٩٩٥، وتحتوى هذه المصفوفة على ثلاثين قطاعا ومنتجا، كذلك بينت الدراسة إستخدام دوال ذات إحلال بين مختلف المدخلات، وأشارت الدراسة أن السنين الأخيرة شهدت نقاشاً حاداً حول الآلية خلال سياسات تشجيع الصادرات، وبناء على ذلك صاغت الورقة عدداً من السيناريوهات تضمنت عدة إفتراضات وأشارت الورقة من خلال هذا أن مصر ستظل غير قادرة على جنى الفوائد الكلية للعولمة.

وترى الورقة أن افتراض إزالة التعريفة الجمركية عن المنتجات الصناعية الأوروبية، ينتج عنه إنخفاض أسعار الواردات فى السوق المصرى، ويرتبط ذلك بنزول فى أسعار السلع المنتجة محلياً، وهذا يعنى تحقيق مكاسب مناسبة للمنتجات التحويلية المصرية لانخفاض تكلفة المدخلات، كما أوضحت الدراسة أن الخسارة فى إيرادات الجمارك ممكن تعويضها من خلال ضريبة الدخل.

أما الورقة العاشرة فهى مقدمة من أ.د. باهر محمد عتلم، د. منال محمد متولى تحت عنوان **"أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادى مع دراسة خاصة بالاقتصاد المصرى (ورقة عمل)".**

قام الباحثان باستعراض الورقة وأهمية المالية العامة باعتبارها أحد أهم مكونات السياسة الاقتصادية، إذ تلعب النفقات العامة دوراً هاماً فى تخصيص الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة، كما تؤثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطنى، وتتناولت الورقة بحث أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة ٨٢/٨٣-٩٥/١٩٩٦، كما تم بحث العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادى من خلال إستخدام نموذج قياس كلى.

ومن هنا قُسمت هذه الورقة إلى أربعة أجزاء، إستعرض الأول نظريات النمو الاقتصادى، والثانى أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادى، وتناول الجزء الثالث الإطار النظرى لنموذج قياسى كلى وناقش الجزء الرابع نتائج النموذج المستخدم.

تعرض الباحثان فى الجزء الأول لدور السياسة المالية فى نماذج النمو الاقتصادى والدراسات التطبيقية المتعلقة بذلك، نموذج "هارود - دومار" النمو التوازنى فى حالة وجود عناصر إنتاج غير قابلة للاحلال وإستخدام هذا النموذج من قبل "سولو"، وتعريف "سولو" لمفهوم حيادية التقدم التكنولوجى عكس مفهوم "هارود"، ثم نماذج "رومر ولوكاس" وإعتبار التغير التكنولوجى متغيراً

داخلياً، وأن السياسة المالية يصبح لها دور نتيجة لاعتماد التقدم التكنولوجى على البحث والتطوير.

إستعرضت الورقة الدراسات التطبيقية من خلال تقسيمها إلى ثلاث مجموعات الأولى اهتمت بأثر الانفاق الحكومى والثانية بأثر الضرائب والثالثة أثر العاملين معا.

فى ضوء ذلك تم إستخدام نموذج قياسى كلى تم عرضه فى نهاية الورقة.

وفى الجزء الثانى من الورقة تم تحليل أثر السياسة المالية على معدل النمو الاقتصادى، فى ضوء مسيرة الاصلاح الاقتصادى، وفى هذا الصدد تناولت الورقة مسائل الناتج المحلى الاجمالى ومعدلات نموه، واتجاهات الاستثمار المحلى، وتأثير السياسة المالية على نمو الاقتصاد القومى.

بعد ذلك أشارت الورقة إلى دور الاستثمار الحكومى فى دفع الاستثمار الخاص ومعدل النمو الاقتصادى من خلال توفير البنية الأساسية.

وعرضت الورقة موضوع الانفاق على التعليم وأثر ذلك فى النهوض بالعملية التعليمية لرفع كفاءة رأس المال البشرى الذى يعتبر العنصر الأساسى فى التنمية الاقتصادية والارتفاع بانتاجية العمل، وقد أكدت الورقة على أهمية البحث والتطوير وأن ذلك يتطلب زيادة الانفاق الحكومى.

وانتقلت الورقة إلى مناقشة أثر أدوات السياسة المالية على حوافز الاستثمار الخاص، وأوضحت أن إرتفاع العبء الضريبى يمكن أن يعرقل عملية إتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج، وكذا تأثير الضريبة العامة للمبيعات والضرائب الجمركية على رأس المال الأجنبى والاستثمار المحلى من ناحية زيادة الأعباء الضريبية ومن ثم ارتفاع التكلفة.

واختتمت الورقة بعرض نموذج يتكون من ثلاث معادلات هيكلية يتوافق مع حالة الاقتصاد المصرى لتحليل دور السياسة المالية فى رفع معدلات نمو الاقتصاد.